العدد 2861 - السنة العاشرة
الخميس 16 ذو الحجة 1438 - الموافق 7 سبتمبر 2017
Thursday 7 September 2017 - No.2861 - 10th Year

التحالف يقصف مواقع الميليشيات في صنعاء

لجنة حقوقية للانقلابيين: أوقفوا استهداف المدنيين وتجنيد الأطفال

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الانسان تطالب الحوثيين بوقف تجنيد الأطفال

عناصر من الحوثيين

عدن - «وكالات»: وجّهت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، انتقادات شديدة للانقلابيين، مشيرة إلى أن ميليشيا الحوثي واتباع المخلوع علي صالح تسير على منهجها القائم على انتهاك حقوق الإنسان، وتستهدف إحياء سكنية وتعرقل وصول المساعدات وتجنّد الأطفال.

وأشارت صحيفة «الشرق الأوسط» إلى أن اللجنة دعت الانقلابيين لضرورة الوقف الفوري لاستهداف الأحياء السكنية والتقيّد بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى وجوب السماح بتسهيل وصول المساعدات دون عراقيل إلى المدنيين بشكل عام والمناطق المحاصرة بشكل خاص، وخصوصا تعز ووقف مصادرتها، مطالبة بالتوقف عن زرع الألغام المضادة للأفراد بأشكالها كافة، التي هدفت إلى إلحاق الضرر العمدي بالمدنيين وتعرض حياتهم للخطر في غالبية المحافظات التي يوجد فيها الحوثيون أو قاتلوا فيها.

وشددت على ضرورة وقف ميليشيا الحوثي وقوات صالح، تجنيد الأطفال واستخدامهم بأي شكل من أشكال الحرب، والحفاظ على الطابع المدني للمدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية، وإيقاف أعمال الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والمعاملة المهينة واللاإنسانية، وسرعة الإفراج الفوري غير المشروط عن جميع المعتقلين والمخفيين قسرا، وعدم التذرع بالظروف الأمنية والحرب لتقييد الحريات وإغلاق المواقع وملاحقة الصحافيين لمخالفتها مبادئ وقيم القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقال المدير التنفيذي للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات حقوق الإنسان اليمنية أحمد عرمان، إن «اللجنة تواصل عملها لفضح انتهاكات القوى الانقلابية باليمن»، مشيرا إلى أن الانقلابيين يواصلون عرقلة عمل اللجنة عبر التشكيك في نزاهتها.

وطالب المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بعدم التزام الحياد، مؤكداً رصد تحيز كثير من تلك المنظمات الدولية إلى جانب الحوثيين واتباع صالح، وعدم نقلها حقيقة الجرائم والانتهاكات التي يقومون بها تجاه أبناء الشعب اليمني، حاثا على الأخذ بتقارير اللجنة الوطنية المستقلة.

ومن جهة أخرى، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الثلاثاء تقريراً حول الأوضاع في اليمن يغطي فترة بدء الانقلاب ودخول الميليشيات إلى صنعاء من سبتمبر 2014 وحتى نهاية يونيو 2017، وأكد التقرير استمرار انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان في اليمن، مشيرا إلى التعاون بين اللجنة الوطنية اليمنية للتحقيق والمفوضية.

واوضح التقرير أن اليمن يشهد أكبر أزمة إنسانية في العالم، ويواجه الملايين خطر الكوليرا والمجاعة والتشرد، وتعرض الاقتصاد اليمني لحافة الانهيار، مشيراً إلى أن هذه الأوضاع استغلتها الميليشيات والجماعات المسلحة على نحو متزايد، وقال إن «18 مليون يمني يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، و7.3 ملايين على حافة الجوع».

وأكد التقرير الأممي أن ميليشيا الحوثي وصالح قامت منذ بداية الأزمة بحملة قمع ضد الصحافيين والناشطين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، من خلال فرض قيود على حرية التعبير والتخويف والاحتجاز التعسفي غير القانوني، والاختفاء القسري، إضافة إلى عمليات القتل، كما أغلقت الميليشيات منذ عام 2015، 21 موقعاً إلكترونياً و7 قنوات تلفزيونية، وحظرت نشر 18 صحيفة، وداهمت وأغلقت مباني 52 منظمة من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وغادر كثير من الناشطين البلاد خوفاً من الانتقام.

واشار إلى زيادة حالات النزوح والتشرد الواسع النطاق، مطالباً بوضع استراتيجيات للتصدي للعنف ضد المرأة وزواج الأطفال، إذ إن أكثر من ثلثي النساء اليمنيات يتزوجن قبل سن 18 عاماً مقارنة مع نصفهن قبل النزاع.

وتطرق التقرير إلى أنه لا يتم الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي في اليمن بسبب الخوف من المخاطر المرتبطة بالإبلاغ في حين لا تتوفر إحصاءات، مشيراً إلى تقارير تلقتها المفوضية أكدت أن المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والمحتجزين في اليمن معرضون جميعاً لخطر العنف الجنسي وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتناول التقرير الآثار السلبية لتطورات الوضع اليمني منذ 2014 على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الغذاء والسكن والتعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية.

وبيّن أن المرافق الصحية تعمل بأقل من نصف طاقتها وأصبح كثير من الناس لا يستطيعون شراء الدواء أو الطعام، حتى عندما تكون متاحة، وكما أن هذه الظروف عجّلت في انتشار الكوليرا وغيرها من الأمراض، وزادت خطر المجاعة، في حين يزداد السكان في اليمن فقراً وجوعاً ونشرداً ومرضاً ويصابون ويقتلون.

وأوضح التقرير استمرار قوات ميليشيا الحوثي والمخلوع صالح في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال الحربية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ومنذ مارس 2015 وثّق التحالف اليمني المعني بالرصد والإبلاغ عن انتهاكات أكثر من 1700 حالة تجنيد للأطفال قامت بها ميليشيا الحوثي والمخلوع صالح، وربع الحالات الموثقة كانت من محافظة تعز وعددها 488 حالة، وأن نحو 100 من هؤلاء الأطفال تقل أعمارهم عن 15 سنة.

ورصدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حالات كثيرة لأطفال لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات كانوا مسلحين وملتزمين بالزي الرسمي للميليشيات ويرافقون نقاط التفتيش التابعة لميليشيا الحوثي وصالح، ودعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين، في التقرير، إلى التوصل لحل تفاوضي، والسماح بالوصول العاجل للمساعدات الإنسانية.

من ناحية أخرى شنت مقاتلات التحالف العربي، الثلاثاء، غارات جوية استهدفت نقاط تفتيش ومواقع عسكرية للمسلحين الحوثيين والقوات الموالية للمخلوع علي عبدالله صالح شمالي وشرقي العاصمة صنعاء.

ونقل موقع «سبتمبر نت» الموالي للحكومة الشرعية، عن مصادر محلية، قولها «إن مقاتلات التحالف قصفت بكثافة نقاط تفتيش ومواقع لميليشيا صالح والحوثي في نقطة الأزرقين، بمديرية همدان».

كما استهدفت غارات أخرى نقاط تفتيش للميليشيا بالقرب من النقطة التي تتحكم بمدخل صنعاء الشمالي، حسب المصادر ذاتها.

وذكرت المصادر أن دوي انفجارات عنيفة هزت أرجاء المنطقة عقب الغارات، فيما تصاعدت الأدخنة بكثافة في سماء المنطقة من المواقع المستهدفة.

ورجحت المصادر سقوط عدد من القتلى والجرحى من الميليشيات.

وتزامنت الغارات مع تواصل المعارك بين قوات الجيش ومسلحي الحوثي وصالح في مديرية نهم، شرقي العاصمة صنعاء.

وتركزت المعارك بحسب المصادر في مناطق القرن والمدفون والقتب والجبيل ومحيط جبل المنارة.

من جهة أخرى قتل ثمانية أفراد من مسلحي الحوثيين والقوات الموالية للمخلوع علي عبدالله صالح، الثلاثاء، وأصيب 12 آخرون، في معارك مع قوات الجيش الوطني بمحافظة تعز، 257 كيلومتراً جنوب العاصمة صنعاء.

وقالت مصادر عسكرية موالية للجيش الحكومي، إن المعارك تجددت بين الطرفين في مديرية مقبنة، ومدينة المخا غربي تعز، ما أسفر عن مقتل ثمانية من مسلحي الميليشيات وإصابة 12 آخرين، في حين قتل اثنان من رجال الجيش وأصيب ثلاثة آخرين.

وأضافت المصادر، أن المعارك لا تزال مستمرة بشكل عنيف، وسط تبادل القصف المدفعي بين الطرفين.

وذكرت المصادر، أن المعارك تجددت عقب محاولة ميليشيا الحوثي وصالح التسلل إلى مواقع الجيش، مؤكدة تمكن قوات الجيش الوطني من إفشال محاولة التسلل وإجبار الميليشيا على التراجع.

وفي غضون ذلك، أوضحت المصادر أن مقاتلات التحالف العربي شنت أكثر من 20 غارة جوية على مواقع الحوثيين، وميليشيا صالح في مديرية مقيمة وأطراف منطقة يختل، أدت إلى تدمير دوريات وآليات لهم.

وتشهد محافظة تعز، وهي أكثر المحافظات اليمنية سكانا، معارك عنيفة بين الطرفين منذ أكثر من عامين، بتدخل من قوات التحالف العربي المساندة للقوات الحكومية، مخلفة خسائر مادية وبشرية كبيرة، فضلاً عن تردي الأوضاع الإنسانية فيها بشكل كبير.

من جانب آخر أكد قادة حوثيون في اليمن رغبتهم في الانقلاب على حليفهم الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، لغداة زعمه تسوية الأزمة بين حزبه المؤتمر والانقلابيين.

وزعم المخلوع صالح أن هناك «تسوية للأزمة مع الحوثيين، الذين اغتالوا العميد خالد الرضي أحد أبرز القيادات الحوثية».

وقال القيادي البارز في الميليشيات الانقلابية، محمد البخيتي، إن «الحوثيين لم ينسوا الجرائم التي ارتكبها صالح في صعدة خلال الحرب التي خاضها الجيش اليمني ضد المتمردين، خلال الأعوام 2004 - 2019».

وأضاف البخيتي في رسالة بعث بها إلى قيادات حزب صالح (المؤتمر): «اخواني المؤتمريين تعرفون جيدا ما الذي فعله صالح بانصار الله طيلة ستة حروب وقتله للسيد حسين الحوثي، ومع ذلك لم ننسج لأي أعمال انتقامية بعد أن أصبح في متناول اليد، وفي اليوم الذي نخوض فيه معركة الدفاع عن السيادة والكرامة، ونقدم آلاف الشهداء ونتيح له فرصة مشاركتنا شرف مواجهة التحالف العربي والشرعية رغم أنه يتبنط المؤتمريين من الالتحاق بالجبهات، نجد أنه يستغل انشغالنا لينأمر علينا بالترويج للاتهامات التي كان يستخدمها ضدنا طيلة الحروب الست وينسق مع الخارج لضرب الجبهة الداخلية».

واتهم البخيتي صالح بإشاعة الطائفية والتفرقة بين اليمنيين، بقوله إن «إشاعة سياسية كان يروج لها صالح في المناطق الزيدية مفادها أن أهل تعز عنصريون فما أن يتولى أحدهم منصبا رفيعا في أي وزارة إلا وأصبح كل الموظفين فيها من تعز، وبالتالي لا بد من الحفاظ على صالح مهما كانت عيوبه حتى لا تحل بنا الكارثة بتولي شافعي من تعز للرئاسة»، مؤكداً أن «هذه الإشاعة كانت تفصيل صغير في سياسة صالح التي تقوم على أساس إثارة النعرات والمخاوف والصراعات بين فئات المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية وحتى القبلية كوسيلة للاستمرار في السلطة».

وأضاف «وظف صالح التيار الإخواني وحلفاءه لضرب التيار اليساري والقومي، ومن ثم استخدامهم كفزاعة لتخويف المجتمع ودفعة إلى أحضانه، وكل من شارك في الانتخابات السابقة يعرف أن دافع المصوتين لحزب المؤتمر، لم يكن للفتهم في علي صالح وإنما لمنع وصول حزب الإصلاح للسلطة».

قيادي حوثي: لن ننسى جرائم صالح في صعدة

الجبير: مستعدون لاستمرار الأزمة مع قطر لعامين آخرين

وزير الخارجية السعودي عادل الجبير

الرياض - «وكالات»: قال وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، إن المملكة مستعدة لاستمرار الأزمة مع قطر لعامين آخرين، مؤكدا أن «حديث إيران عن تقارب محتمل مع المملكة أمر مضحك».

وصرح الجبير للصحفيين في لندن: «لن نتعامل مع دولة تدعم الإرهاب وتتدخل في شؤون دول أخرى»، مضيفاً أن «القطريين هم فقط يقررون من يحكمهم».

وأضاف أن «الاتصالات الدبلوماسية مع إيران بخصوص ترتيبات الحج لا تمثل تطبيعا ولا علاقة لها بالسياسة».

وقال أيضا: «يتعين على إيران تغيير سياساتها إذا أرادت تقاربا»، مؤكدا أن «إيران تزعزع الاستقرار في المنطقة وأسست حزب الله وشنت هجمات إرهابية».

وأكد الجبير أنه «إذا استمر الخلاف مع قطر لعامين فلا ضير من ذلك». وتابع أن «الظروف المستقبلية ستحدد ما إذا كنا سنزيد العقوبات على قطر».

وعن الحرب في اليمن، قال الجبير: «لم نختارها بل فرضت علينا ويمكن إعادة فتح مطار صنعاء إذا تولت الأمم المتحدة إدارته».

وأكد أن «السعودية تعمل تحقيق السلام في اليمن جاهزة لأي حل سياسي».

وأضاف «لقد دعونا الأمم المتحدة لتقييم العمليات في اليمن، ولم يلب الدعوة أحد وكررنا الدعوة أكثر من مرة».

ولفت الجبير إلى أن قياديين من «القاعدة» في إيران أعطوا أوامر بتنفيذ هجمات في السعودية.

ومن جانب آخر، تحدث الجبير عن الحج قائلا: «نرفض تسييس الحج وتعاملاتنا الدبلوماسية مع إيران بهذا الشأن لا علاقة لها بتطبيع العلاقات».

مصر والأردن والبحرين أدانوا الجرائم ضد مسلمي الروهينغا

أبو الغيط: نطالب السلطات في ميانمار بتحمل مسؤولياتها ووقف هذه الانتهاكات

انتهاكات بحق مسلمي الروهينغا

عواصم - «وكالات»: أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، عن استنكاره الشديد لتصاعد الانتهاكات المختلفة التي تردد على مدى الأيام الأخيرة وقوعها بحق أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار الأمر الذي أسفر عن مقتل أعداد ملموسة منهم وتشريد وتزوح أعداد أخرى ضخمة خارج ديارهم.

وأشار أبو الغيط إلى أن التقارير والأخبار الواردة في هذا الصدد، ومن بينها تقارير لبعثة الأمم المتحدة وللجان دولية مستقلة، أوجدت استياء وقلقا بالغين لدى الرأي العام والشعوب العربية والتي تمثل جزءا وركنا أساسيا من شعوب العالم الإسلامي.

وصرح الوزير المفوض محمود عفيفي، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام، بأن أبو الغيط طالب في هذا الإطار السلطات في ميانمار بتحمل مسؤولياتها، ووقف هذه الانتهاكات في أسرع وقت ممكن، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت ومحاسبة مرتكبيها، مع العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لمسلمي الروهينغا ومعالجة المشكلات التي يعانون منها منذ عقود، وذلك أخذاً في الاعتبار العلاقات الطيبة والودية التي تربط دولة ميانمار بمعظم الدول العربية.

من جهة أخرى أدان الأردن الجرائم والاعتداءات والمجازر الوحشية التي ترتكب ضد أقلية الروهينغا المسلمة في إقليم راخين في ميانمار التي أسفرت عن مقتل وتشريد عشرات الآلاف من الأبرياء المسلمين في الإقليم.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية الدكتور محمد المومني في بيان أمس الأربعاء إن «هذه الجرائم التي ترتكب بحق مسلمي الروهينغا تنم عن وحشية وإرهاب يستهدف قتل النفس البشرية دونما سبب».

وأضاف أن «على حكومة ميانمار تحمل كامل المسؤولية عن هذه الجرائم البشعة، كما أن على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية في حفظ حقوق الأقليات وحرية الأديان والمعتقدات».

ودعا إلى تضافر الجهود الدولية لوضع حد لما تعانيه هذه الأقلية المسلمة والعمل على إشاعة الأمن والسلام في هذا الإقليم من خلال الوقف العاجل لكل مظاهر العنف وإراقة الدماء في الإقليم بغية تحقيق السلام.

وفي نفس السياق، أدانت البحرين بشدة ما يتعرض له مسلمو الروهينغا من انتهاكات واستخدام للقوة والعنف ضدهم من قبل السلطات في ميانمار مما أودى بحياة آلاف الأبرياء وتشريد عشرات الآلاف منهم، مطالبة المجتمع الدولي بتقديم كل المساعدات لإنهاء معاناة الأقلية المسلمة.

وأفادت وكالة أنباء البحرين أن مملكة البحرين تؤكد دعمها التام لكافة الجهود الرامية لإلزام السلطات في ميانمار لحماية مسلمي الروهينغا وتسهيل وصول أشكال الإغاثة والعون لهم، بما يضع حدا لهذه المأساة ويؤدي إلى بسط الأمن والسلم في ميانمار.

من جهتها دانت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أمس الأربعاء، أعمال العنف التي يشهدها إقليم الراكين بدولة ميانمار، والتي أدت إلى مقتل وتشريد الآلاف من مسلمي الروهينغا.

وطالبت مصر السلطات في ميانمار باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف العنف، وتوفير الحماية اللازمة لمسلمي الروهينغا، المحيلولة دون المزيد من تدهور الوضع الإنساني في البلاد، وأكدت مصر دعمها لكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة الوضع الإنساني المتفاقم نتيجة هذه الأزمة، كما طالبت بالتجاوب مع المساعي التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لإيجاد حل فعال ومستدام لهذا الوضع السياسي والإنساني الخطير.